اجتماعهما في الصدق على موضوع واحد ففي الفعليات نقيض
المحمول بالاعتبار الثاني لا ب دائما او بالامكان الوقتي وليس موضوع
العكس ذلك فان الشيخ اعتبر صدقه على الافراد بالفعل والفارابي
بالامكان الذاتي وان اخذه بالاعتبار الاول فلا نسلم مساواة
النقيض بالاعتبار الثاني فافهم والعلم عند علام الغيوب والدائمتان
تنعكسان كنفسهما ان اخذت الضرورة بالمعنى الاعم واللادائمتان
والعامتان عرفية عامة اذ لم يصدق كل لا ب لا ج بالضرورة
او دائما او ما دام لا ب مع كل ج ب بالضرورة او دائما او بالضرورة
بشرط ج او دائما ما دام ج يصدق بعض لا ب ليس لا ج بالامكان
او بالاطلاق او حين هو لا ب ويلزمه بعض لا ب باحدى
باحدى الجهات وتنعكس استقامة الى بعض ج لا ب باحدى
الجهات وهو مناقض للاصل او تضمه معه ونقول بعض لا ب ج
باحدى الجهات وكل ج ب باحدى الجهات الاصل فينتج بعض
لا ب ب بالضرورة او دائما او حين هو لا ب بناء على ان الممكنة
المتناقضة للضرورية بالمعنى الاعم تنتج في الصغرى الشكل الاول
واعترض عليه المتاخرون بمنع لزوم بعض لا ب ج لبعض لا ب
ليس لا ج فان الموجبة المحصلة اخص من السالبة المعدولة والاخص
لا يلزم الاعم وهذا هو الباعث لهم على تغيير تعريف العكس ولا
يمكن جوابه الا بتخصيص الدعوى كما مر في النسب والخاصتان تنعكسان
عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض اما العرفية العامة فلكونها
لازمة للاعم واما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل سالبة د...

تنعكس

تنعكس جزئية ولو تدبرت في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا لا دائما لوجدت اللادوام الكلي في العكس كاذبا والموجبات
الجزئية لا تنعكس الا الخاصتان فانهما تنعكسان عرفية خاصة واما
انعكاسهما فلان ج و ب فلا زما في ذات ولنكن د بحكم الجزء الاول
ولم يصدق عليه ب دائما فصدق عليه لا ب بالفعل وح ان ثبت
في جسته ج والا لثبت ب ما دام ج بل ثبت لا ج فتلك الذات
هي د ج ما دام لا ب وند كان ب فهو ج فليس لا ج دائما لم نصدق
بعض لا ب لا ج ما دام لا ب لا دائما واما عدم انعكاس البواقي
فلصدق بعض الحيوان هو لا انسان باحدى جهات البسائط و
بعض القمر هو لا منخسف باحدى جهات المركبات سوى جهة
الخاصتين مع كذب بعض لا انسان لا حيوان وبعض المنخسف لا
قمر وخالف الشيخ في هذا وقال الموجبات الجزئية كلها تنعكس
بهذا العكس واستدل بان شيا من الموجودات او المعدومات
خالية عن ج و ب فبعض لا ب لا ج وهذا لو تم لدل انعكاس
الموجبات الكلية السبعة ايضا لكن الى الجزئية والجواب ان حين اجاله
ان يكون ج لازما للا ب فلا يمكن خلو شي عن ج و ب كما في المثال
المضروب وهذا غريب عن مثله والسوالب كلية كانت او جزئية
فالدائمتان والعامتان لا تنعكس الا جزئية تنعكس حينية مطلقة
والوقتيان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة والممكنتان
ممكنة عامة ان اخذ الامكان مقابلا للضرورة العامة اذ لو لم يصدق
بعض لا ب ليس لا ج حين هو لا ب او بالاطلاق او بالامكان مع لا شي

والممكنتان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)